الأنباء
الجمعة 3 اكتوبر 2014

معلومات لـ «الأنباء»: جنبلاط في باريس للقاء الحريري

لبنان: إطلاق يد سلام لمعالجة قضية المخطوفين العسكريين ومفاوضات إطلاق سراحهم «قطعت أشواطاً كبيرة»

رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط مستقبلا وفدا من "حزب الله" ضم الوزير حسين الحاج حسن والنائبين محمد رعد ووفيق صفا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

كيفية التعاطي مع قضية العسكريين المخطوفين كان عنوان جلسة مجلس الوزراء أمس الخميس، في ضوء لائحة المطالب التي حملها إليه الوسيط القطري، فالمطلوب موقف واضح من القاعدة التي سيتعين اتباعها، مقايضة أو لا مقايضة، ولكلا الخيارين مسؤولية عظمى تترتب عليه، ويفترض اتخاذه دون تردد أو مواربة أو مزايدات، فالسكين على العنق، وشرايين طرقات لبنان الرئيسية، مقفلة بأجساد ذوي العسكريين الرهائن، كما تناول المجلس اقتراحا بنقل اللاجئين السوريين في عرسال الى مخيمات في مكان آخر، لكن فريق 8 آذار لم يوافق.

وزير الخارجية جبران باسيل استبق الجلسة بالحديث عن اقتراح وزير الداخلية إنشاء مخيمات بحاجة الى قرار من مجلس الوزراء، وهذا القرار لن يمر لا اليوم ولا بعد مائة يوم.

أما الوزير سجعان قزي فقد أعلن أن حزب الكتائب مع المفاوضة دون المقايضة مع الارهاب، داعيا أهالي العسكريين الى الوثوق بالدولة أكثر من الوثوق بجبهة النصرة وداعش، واعتبر أن على الجيش أن يتصرف في عرسال.

أما وزير حزب الله محمد فنيش فطلب أن يشرح له أحد معنى «المقايضة»، وقال: نحن توافقنا على التواصل مع الخاطفين لمعرفة مطالبهم، والحكومة مازالت على هذا الموقف.

لكن وزير الصحة وائل أبوفاعور الذي انضم الى الأهالي المعتصمين خارج السراي الحكومي، موفدا من الرئيس تمام سلام ومعه الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى اللواء محمد خير أبلغ أهالي العسكريين المعتصمين بأن جميع القوى السياسية مجمعة على إيجاد الحل لقضية المخطوفين وان المفاوضات انطلقت وقطعت أشواطا كبيرة، ووفق المتوقع فإن الأمور لم تعد مستحيلة.

وأضاف: الموضوع بات يعني السلم الأهلي، فالخطف على الهوية الذي حصل بعد قتل العسكريين يمكن أن يطيح بالسلم الأهلي إن تكرر، وهذا ما لن نسمح به.

وقال أبوفاعور: لقد قرر مجلس الوزراء إطلاق يد رئيس الحكومة لمعالجة قضية العسكريين الأسرى بالتعاون مع لجنة الأزمة الوزارية.

وردا على سؤال لأحد المواطنين قال: مسألة المقايضة يمكن إقرارها دون إعلان.

وبالتزامن اعتصم أهالي العسكريين المخطوفين، أمام السراي الحكومي منذ الصباح الباكر للمطالبة بالإسراع في إنهاء مأساة أولادهم.

تكتل الاصلاح والتغيير

مصادر لـ «الأنباء»: التيار الحر يحمل على المستقبل بسبب قضية «كارولين» في نيويورك

باسيل يعتذر ويؤكد أنه التقى الوزير المعلم بناء على طلب الأخير

رد المقايضة المطروحة الى وزراء تيار المستقبل، الذين قرروا استبدال المفاوضة بالمقايضة، مع السعي لإقامة مخيمات للاجئين السوريين، وهذا ما تقول مصادر التكتل العوني انها ترفضه.

ولوحظ هنا أن إعلام التيار الوطني الحر، اتهم رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة، بالانقلاب على اتفاق سلسلة الرتب والرواتب الذي نظمه حليفه نائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان، مع ممثل التيار الحر إبراهيم كنعان، ما يعكس مسافة التباعد بين التيارين، على مستوى رئاسة الجمهورية.

وتقول المصادر المتابعة لـ «الأنباء» ان حملة التيار العوني على تيار المستقبل خصوصا، جاءت بمنزلة الرد على ما تصفه المصادر بتضخيم اعلام المستقبل لما حصل مع وزير الخارجية جبران باسيل في نيويورك، ان لجهة زيارته وزير الخارجية السورية وليد المعلم، دون علم مجلس الوزراء أو رئيسه، خارقا بذلك جدار سياسة النأي بالنفس المعتمدة رسميا حيال العلاقة بأحداث سورية، أو لجهة تقديمه غير الموفق للقائمة بأعمال مندوبية لبنان في الأمم المتحدة كارولين زيادة، الى وزير خارجية الامارات الشيخ عبدالله بن زايد «كسيدة غير شكل!» الأمر الذي أثار استياء الديبلوماسية اللبنانية المعنية، فضلا عن الجمعيات النسائية في لبنان.

الوزير باسيل رد على الانتقادات، وقال انه كان يمازح كارولين والحاضرين، ولم يقصد ما ذهب إليه بعض الخصوم، ولدى عودته الى بيروت، تحدث الى الصحافيين في المطار معلنا الاعتذار عما حصل «لأنني استعملت وسيلة للمس بالمرأة اللبنانية، وتحديدا كارولين».

وقال: هذا المؤتمر للتوضيح وليس للدفاع عن نفسي، والمؤسف أنه حصل اقتطاع واجتزاء وتلاعب بالصورة التي بثت. وأضاف: الموضوع كان للإشادة بالديبلوماسية اللبنانية لأنها مرتبة بعملها. والمؤسف أن بعض الاعلام استعمل هذه المسألة للمس بالمرأة اللبنانية، واستعملني شخصيا في هذا المجال، لذلك أنا أعتذر.

ورفض باسيل الرد على اسئلة تفصيلية من الصحافيين في المطار مختصراً بالقول: أعتقد أني قلت ما أريد قوله، وهناك شهود كثر، ولا أدري من صوّر اللقاء، وأنا لست مشغولا بهذا الموضوع، وأنا أعرف أخلاقياتي وكيف أتصرف.

وأضاف: كنت أتوقع أن ينزعج بعضهم من لقاءاتي في الخارج، غامزا من قناة رئيس الحكومة تمام سلام، الذي قال إن باسيل لم يضعه في أجواء لقائه وليد المعلم.

ودافع باسيل عن لقائه وزير الخارجية السورية بالقول إنه في إطار العلاقات الديبلوماسية مع سورية لا يحق لوزير خارجية لبنان عدم لقاء وزير خارجية سورية، خاصة إذا كان بطلب من وزير خارجية سورية، فضلا عن أن وزير الخارجية لا يحتاج الى الأذن كي يلتقي وزير خارجية آخر، علما أن كل اللقاءات التي حصلت في نيويورك تمت بعلم وتنسيق، قبل الذهاب الى نيويورك.

واعتبر أن الحديث عن لقائه وزيرة العدل الاسرائيلية، شائعة تخريبية مغرضة، وقال: لبنان لا ينسحب من أي لقاءات تحصل في إطار الأمم المتحدة.

ويبدو أنه في سياق الحملة المضادة كانت إطلالة رئيس الجمهورية الأسبق إميل لحود عبر قناة «أو.تي.ڤي» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر والذي دعا فيها إلى التنسيق العسكري بين الجيشين اللبناني والسوري، متناولا بعض الجوانب السلبية من علاقته كرئيس للجمهورية مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

مصادر وسطية أبلغت «الأنباء» أن رسالة النائب وليد جنبلاط للعماد ميشال عون ومجمل اتصالاته مع المستقبل وحزب الله هدفت إلى تبريد الأجواء وعدم السماح لردود الفعل على المواقف الظرفية بالتأثير في الاستحقاقات المفصلية، ومنها الآن موضوع المفاوضة والمقايضة بين العسكريين المخطوفين، وبين موقوفين تطالب بهم داعش والنصرة.

واستكمالا لاتصالاته في بيروت، غادر جنبلاط إلى باريس أمس للقاء الرئيس سعد الحريري وفق معلومات «الأنباء».

كما تناول مجلس الوزراء مشروع خطة حكومية قاعدتها التفاوض مع مستوى محدود من المقايضة، على أن يواكبه برنامج لضبط سيل اللجوء السوري إلى لبنان وتحسين ظروف معيشة اللاجئين، وهذا ما أنيط باللواء عباس إبراهيم الذي يحتاج إلى إجماع حكومي يحمي مهمته، وهذا أيضا ما تناوله جنبلاط مع وفد حزب الله برئاسة النائب محمد رعد الذي زاره في منزله ببيروت الأربعاء ردا على زيارة جنبلاط للسيد حسن نصرالله الأمين العام للحزب إضافة إلى موضوع رئاسة الجمهورية.

جنبلاط وصف اللقاء مع وفد الحزب بالممتاز، بينما شدد النائب رعد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في أسرع وقت لأن البلاد بحاجة إلى رئيس ليقوم بمهامه الدستورية.

وتقول مصادر متابعة إن المجتمعين تناولوا مضامين زيارة الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني إلى بيروت ولقائه الرئيسين نبيه بري وتمام سلام ثم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

وتوقفت المصادر أمام إشارة رعد إلى الانتخابات الرئاسية من زاوية الضرورة الملحة ما يضيء على جانب متغير في السياسة الإيرانية حيال لبنان.

كما تناول اللقاء أوضاع الحدود اللبنانية ـ السورية في راشيا وضبطها وتسهيل المقايضة بشأن العسكريين.

وسبق زيارة الحزب لجنبلاط لقاء مسائي عقده الأخير مع الرئيس فؤاد السنيورة ونادر الحريري وتوجيهه رسالة خاصة جدا للعماد ميشال عون مع الوزير أكرم شهيب مصحوبة بنفيه مقولة اعتباره «بيضة القبان» في معادلات السياسة اللبنانية.

ويبدو أن حراك جنبلاط السياسي التوفيقي إلى جانب مساعيه للنأي بالموحدين الدروز في لبنان وسورية عن الصراع القائم لم يثر ارتياح بعض الجهات النافذة في دمشق، بدليل البيان الصادر عن مشيخة عقل الموحدين الدروز في سورية امس بمناسبة عيد الأضحى الذي وصلت نسخ منه إلى بيروت وفيه تدعو مشيخة العقل إلى الوقوف مع الجيش العربي السوري ودحر الإرهابيين المرتزقة.

واستغربت أوساط درزية في بيروت صدور هذا البيان عن مشيخة العقل خلافا للقاعدة المتبعة، ورجحت أن يكون ثمة من تولى إصداره باسمها.

ماذا اقترح حزب الله لاحتواء أزمة النازحين؟

قبل ساعة من موعد «جلسة السلسلة» وعلى هامشها عقد اجتماع بين المستقبل وحزب الله في مجلس النواب بمبادرة من الوزير نهاد المشنوق الذي حضر مع الوزير رشيد درباس ليتباحث في موضوع عرسال مع الوزير محمد فنيش والنائب محمد رعد الذي عقد الاجتماع في مكتبه. قدم الوزير المشنوق مقاربة شاملة للوضع الأمني في عرسال من زاوية أن الانفجار واقع حتما في بلدة يمكن القول انها محتلة، لافتا النظر الى أنه من غير الممكن لهذا الوضع أن يستمر.

وإذ شدد على أن عدد النازحين بلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان البلدة (يقدر عدد سكانها بنحو 35 ألف نسمة)، أشار الى أن خيم اللاجئين في عدد من المخيمات قد احترقت بمعظمها.

وأعلن أمام المجتمعين «أننا أمام خيارين: إما نقل هؤلاء النازحين الى خارج عرسال، أو تركهم داخلها مع ما يستتبعه ذلك من انفجار».

رفض الوزير فنيش فكرة إقامة مخيمات على الحدود مع لبنان، وذلك لسبب رئيسي هو الخشية من خروج هذه التجمعات عن السيطرة ودخول المسلحين من المقلب الآخر إليها.

كما أن وضعا كهذا قد يسمح للمسلحين أيضا بمهاجمة سورية انطلاقا من لبنان، والمخيمات قد تشكل عامل «استقطاب» وقد تتعرض للقصف كما أنها قد تشكل ملجأ للمسلحين. وشدد رعد من جهته على وجوب إحصاء اللاجئين في عرسال وتقديم معلومات كاملة حول المناطق التي هجروا منها ليصار لاحقا الى البحث جديا مع الجانب السوري بإعادة من يمكن أن يعود منهم الى المناطق التي صارت آمنة (شدد على أهمية فتح حوار جدي وحقيقي بين الجانبين اللبناني والسوري).

وكشفت مصادر وزارية أن أحد البدائل المطروحة أمام إصرار حزب الله على رفض إقامة المخيمات عند الحدود اللبنانية ـ السورية، استئجار مركز تسوق ضخم، عبارة عن مبنى مساحته تتعدى 120 ألف متر مربع لم يكتمل بناؤه في بلدة مكسة البقاعية، باتجاه بلدة تعنايل.

تحليل إخباري

«جلسة السلسلة» انتهت إلى نتيجتين ورابحين

الجلسة التشريعية الأولى في زمن الفراغ الرئاسي، والتي عقدت تحت عنوان عريض هو «إقرار سلسلة الرتب والرواتب»، انتهت عمليا وسياسيا إلى نتيجتين:

النتيجة الأولى: عودة السلسلة من جديد إلى نقطة الصفر وإلى المربع الأول بعدما دارت دورة كاملة حول نفسها لتنتهي إلى النقطة والمكان الذي بدأت منه: نقاش اللجان المشتركة. وبدلا من أن يحصل إقرار لـ«السلسلة» حصل تطيير لها وتبين أن التفاهم السياسي الذي حصل كان على «تمرير الجلسة» أكثر مما كان تفاهما على تمرير السلسلة.

لم يجد الرئيس نبيه بري صعوبة في العودة إلى الوراء، وتوافرت له المبررات والأسباب للتراجع بعدما تبين له أن معسكر الرافضين والمتحفظين أكبر من معسكر الراضين والموافقين، وأن ما تبلغه في ربع الساعة الأخير كان كافيا لسحب الموضوع من جدول أعمال الجلسة.

الاعتراض الأقوى والذي كان له الأثر الأبلغ جاء من قيادة الجيش التي أثارت الإجحاف اللاحق بالمؤسسة العسكرية وطلبت فصل سلاسل العسكريين عن غيرها. ترافق ذلك مع تحرك معلمي المدارس الخاصة وتهديدها بالإضراب المفتوح، وتململ أساتذة التعليم الثانوي، وتحفظ حزب الله وتكتل الإصلاح والتغيير على زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والتي كان الرئيس فؤاد السنيورة اعتبرها شرطا أساسيا للسير بالسلسلة. ويضاف إلى ذلك صرخات وتحذيرات الهيئات الاقتصادية والمصارف.

تعرضت «السلسلة» لهجوم من عدة محاور في وقت لم يكن هناك من هو مستعد للدفاع عنها والقتال السياسي من أجلها، فعادت من جديد إلى أدراج الإهمال والنسيان بانتظار ظروف أكثر ملاءمة، لا مؤشرات إلى توافرها قريبا.

ومع الوصول إلى هذه النتيجة، فإن الرابح الأول والمباشر هو الهيئات الاقتصادية التي تنفست الصعداء ورفعت نخب اجتياز قطوع مالي اقتصادي.

النتيجة الثانية الأهم هي عودة المجلس إلى العمل تحت عنوان «تشريع الضرورة» وكسر قرار سياسي متخذ منذ شغور مركز رئاسة الجمهورية بألا جلسات ولا تشريع قبل انتخاب الرئيس. لقد انتهى الأمر في الحسابات السياسية بخروج الرئيس نبيه بري رابحا وكاسبا لهذه الجولة التي امتدت لأشهر. كيف حصل ذلك؟

ناقش مجلس النواب للمرة الأولى سلسلة الرتب والرواتب في جلسة 15 أبريل، ثم تعطلت الجلسات بفعل عدم اكتمال النصاب. وبعد الوقوع في الشغور الرئاسي، قررت قوى 14 آذار أن الأولوية هي لانتخاب الرئيس وأن انتظام آلية التشريع للبرلمان يعني الإمعان في تجاهل انتخاب الرئيس، وبالتالي إغفال مشاركة فريق أساسي في آلية الحكم هو رئيس الدولة. وفي الواقع كان تيار المستقبل يتضامن مع مسيحيي 14 آذار الذين كانوا تضامنوا معه في زمن «الشغور الحكومي» عندما كان الوضع الحكومي عالقا بين حكومة مستقيلة وحكومة لا تشكل.

معادلة 14 آذار «انتخاب الرئيس مفتاح التشريع» رد عليها الرئيس بري بمعادلة مزدوجة: «السلسلة مفتاح التشريع» (أي جلسة تشريعية تبدأ بالسلسلة، أي من حيث انتهت آخر جلسة)، و«التشريع هو مفتاح التمديد».

وأتقن بري لعبة إحراج المعارضين للتشريع قبل الانتخاب الرئاسي ونجح في استدراجهم إلى ملعبه بأن ذهب بعيدا في مناورة رفض التمديد والإصرار على الانتخابات مستفيدا من عامل الوقت الضاغط، ومن حاجة المستقبل وحماسته لـ «التمديد»، وبأن ربط التمديد لمجلس النواب باستعادة دوره ونشاطه.

حقق بري ما أراده وخطط له. هو من يحدد قواعد اللعبة وعلى الجميع أن يلتزم هذه القواعد ويمتثل لها، ومن هذه القواعد أن التشريع لا ينتظر انتخاب الرئيس وأن البحث ينحصر في التفاصيل ولا يتعلق بالمبدأ وتحت عنوان «تشريع الضرورة» وفي المواضيع التي لا تحتمل التأجيل.

النائب البعثي ينفي أن تكون جلسة الرواتب «مسرحية مدروسة»

هاشم لـ «الأنباء»: شبعا لن تكون عرسال أو ممراً ومقراً للتكفيريين

بيروت ـ زينة طبّارة

قاسم هاشم

رأي عضو كتلة التنمية والتحرير النائب عن حزب البعث د.قاسم هاشم ان سلسلة الرتب والرواتب، عادت بعد مخاض عسير وطويل الى المربع الأول، وأدخلت من جديد في دهليز المناقشات والبحث بين الألغام عن ايرادات لتمويل الطارئ عليها تحت مسمى «المساواة»، وذلك نتيجة اعتراض المؤسسة العسكرية ـ وهو اعتراض محق ـ على عدم مساواتها بالحقوق مع موظفي القطاع العام، والتي كلفت وزير الدفاع سمير مقبل نقل هذه الشكوى الى الهيئة العامة لإعادة النظر في حيثياتها، الا ان المفاجئ في الأمر كان اعتراض قطاع التعليم الخاص في هيئة التنسيق النقابية على حرمانه من الدرجات الست، بالرغم من اطلاع نقيب المعلمين نعمة محفوظ مسبقا على سير الاتصالات.

ونفى هاشم في تصريح لـ «الأنباء» ان تكون جلسة اقرار السلسلة مسرحية مدروسة الإخراج مسبقا، خصوصا وأن كلام الرئيس نبيه بري قبل انعقادها كان واضحا بهذا الخصوص بأن لا جلسات تشريعية ما لم تكن السلسلة بندا اولا وأساسيا على جدول اعمالها، مستدركا بالقول ان هناك من لا يريد للسلسلة ان تقر، وهو ما تجلى منذ البداية وبوضوح تام في موقف رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط تحت عنوان «الظروف الاقتصادية لا تسمح بتمرير السلسلة»، ناهيك عن ذريعة كتلة المستقبل بعدم وجود توازن بين الإيرادات والنفقات، والتي عادت الكتلة وتراجعت عنها اثر توصل الفرقاء الى تفاهم نهائي في هذا الشأن».

ونفى النائب هاشم ان يكون فريقا المستقبل والديموقراطي قد استطاعا تسجيل النقاط على الرئيس بري الباقي على اصراره بإقرار السلسلة، مستدركا بالقول ان الموضوع ليس موضوع تسجيل نقاط على الاطلاق، لكن اذا كان الشيء بالشيء يذكر وإذا ارداها الآخرون ان تكون فعلا لعبة تسجيل نقاط، فإن الرئيس بري هو من سجل النقاط الايجابية من خلال تمكنه من عقد جلسات تشريعية.

على صعيد مختلف وعن رصد العين الامنية لمنطقة شبعا خصوصا بعد ان هددت كل من جبهة النصرة وداعش باحتلالها، اكد هاشم ان شبعا ليست عرسال ولن تكون ممرا او مقرا لا للعصابات الارهابية ـ التكفيرية، ولا لمن تسوّل له نفسه لبناني كان ام غير لبناني العبث بأمنها أو بأمن قضاء حاصبيا على وجه العموم، مشيرا الى ان الارهابيين يدركون تماما ان شبعا ستكون مقبرتهم، حال تجرؤوا على التوغل في اراضيها خصوصا انهم لن يجدوا فيها مترا مربعا واحدا يأويهم او يتعاطف معهم، وأكد انه حتى التيارات الاسلامية التي يتوهم الارهابيون انها مؤيدة ومساندة لهم، ستكون الى جانب الجيش، وكل المكونات الجنوبية المتصدية لأي محاولة توغل تقدم عليها العصابات التكفيرية، مستدركا ردا على سؤال انه قد تظهر في اي وقت بعض الخلايا النائمة التي تنتظر ساعة الصفر، الا ان ما فات تلك الخلايا ان وجدت، هو ان مصيرها سيكون حتما اما الموت وإما الاعتقال، وفي كلتا الحالتين ستبقى شبعا وقضاء حاصبيا قلعة منيعة في وجه الارهاب والتكفير.

في سياق مختلف وعن مقاربته لملف العسكريين الاسرى في معتقلات داعش والنصرة، اكد هاشم ان على اهالي العسكريين عدم وضع الشروط لا على الحكومة ولا على الجهة الوطنية المكلفة بالتفاوض مع الخاطفين، والتي لن تضيع البوصلة في الوصول الى تحرير ابنائهم، مشيرا الى ان المطلوب هو تعاطي الاهالي بعقلانية ومسؤولية مع هذا الملف على ما يشكله من جرح وطني بليغ تداعت له كل الشرائح اللبنانية على مختلف انتماءاتها الطائفية والسياسية، مستدركا بالقول ان من حق الاهالي التعبير عن غضبهم والتحرك بكل الاتجاهات التي يرون فيها متنفسا لهم، وأن الجميع متعاطف معهم ويقف الى جانبهم ويؤيد مطالبهم التي هي مطالب كل اللبنانيين، لكن ما يدعو للقلق هو ان عملية قطع الطرقات قد يستخدمها الخاطفون لدفع الأهالي الى المواجهة مع الدولة.